

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

ال الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد المحاذين

وعضوية القضاة السادة

هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني ، د. محمد الطراونة

الممـيـز: قصـيـ رـكـانـ فـالـحـ بـنـيـ عـيـسـيـ.

وكيلـهـ المحـامـيـ مـحمدـ الدـويـريـ.

المـمـيـزـ ضـدـهـ عـلـاءـ مـحمدـ أـحـمـدـ رـبـابـعـةـ.

وكـيلـهـ المحـامـيـ رـائـدـ الـعـمـريـ.

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٤ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم ٢٠١٥/١٤٩١٧ تاريخ ٢٠١٦/١١/٩ القاضي بقبول الاستئناف موضوعاً وفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في الدعوى رقم ٢٠١٣/١٦٨ تاريخ ٢٠١٥/٦/١٧ ورد دعوى المدعي عن المدعى عليه علاء محمد أحمد ربابة وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبـلغ ١٠٠٠ دينـارـ أـتعـابـ مـحـامـةـ عنـ مـرـحلـتـيـ التـقـاضـيـ.

وتلخص أسباب التمييز بما يلى :

١- أخطأت المحكمة برد الدعوى عن الممـيـزـ ضـدـهـ بنـاءـ عـلـىـ صـكـ الصـلحـ العـشـائـريـ .

٢- ثبت في هذه الدعوى أن جميع التقارير الطبية وتقاوم الحالة ونسبة العجز كلها جاءت بعد الصلح العشائري.

٣- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها حيث أنه لا يجوز إسقاط الحق قبل نشوئه.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٨ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وتصديق القرار المميز موضوعاً.

61

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن أوراق الدعوى تشير إلى أن المدعي قصي ركان فالح بنى عيسى وكلوه المحامون على صلاح السعد وأخرون كان بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢ قد تقدم بالدعوى الابتدائية الحقوقية رقم ٢٠١٣/١٦٨ لدى محكمة بداية حقوق إربد بمواجهة المدعى عليهما:

١ - علاء محمد أحمد رياضة.

٢- شركة البر موبك للتأمين.

للطالبة بالتعويض عن بدل الضرر المادي والمعنوي مقدرة بمبلغ ٧١٠٠ دينار.

على سند من القول:-

١- بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٠ وأثناء قيادة المدعي عليه الأول للسيارة رقم A21843 لوحة إماراتية نوع هوندا وبسبب التجاوز الخطأ في الحالات التي يمنع فيها التجاوز قام بتصدم السيارة ذات الرقم ١٥٥٤٧٢١ نوع ميتسوبيشي لانسر يقودها السيد بهاء رياض نوافلة حيث كان المدعي يركب بهذه السيارة الأخيرة.

- سيارة المدعى عليه الأول كانت مؤمنة لدى المدعى عليها الثانية وقت الحادث بموجب عقد التأمين رقم ٤٠٥٥٢٧ تاريخ انتهاء ٣/١٠/٢٠٠٩.

٣- نتيجة الحادث تشكلت القضية الجزائية رقم ٢٠٠٩/٣٧٨ لدى محكمة صلح جراء الطيبة حيث صدر حكم بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٤ أدين بمحاجة المدعى عليه الأول بجرائم مخالفة قانون السير بحدود المادة ٣٤.

٤- نتيجة للحادث أصيب المدعى بكسر انبعاجي في الفقرة القطنية الرابعة وحصل على تقرير طبي قضائي بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢١ بمدة تعطيل ٣٠ أسبوعاً وموصى له بالعلاج اللازم ولم يتم تحويل المدعى إلى اللجان الطبية لتحديد نسبة العجز حيث كان المدعى قيد العلاج وما زال وقد ناقم الضرر لديه.

باشرت محكمة بداية حقوق إربد النظر بالدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٧ حكمها المتضمن:

إلزام المدعى عليه علاء محمد أحمد رباعة بدفع مبلغ ١٤٥٤٨ ديناراً و٥٧٢ فلساً للمدعى قصي ركان بنى عيسى وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ ٧٢٨ ديناراً بدل أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٩% تحسب من تاريخ المطالبة في ٢٠١٣/٢/٧ وحتى السداد التام بعد إسقاط الدعوى عن شركة التأمين كما تفيد محاضر المحاكمة لدى محكمة الدرجة الأولى جلسة ٢٠١٤/٩/١٦.

لم يقبل المدعى عليه (المستأنف) بقضاء محكمة الدرجة الأولى فطعن بالحكم الصادر عنها استئنافاً لدى محكمة استئناف إربد التي نظرت الطعن مرافعة وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٦/١١/٩ حكمها رقم ٢٠١٥/١٤٩١٧ المتضمن:

فسخ الحكم المستأنف ورد دعوى المدعى عن المدعى عليه علاء محمد أحمد رباعة وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٠٠٠ دينار بدل أتعاب محاماة عن مرحلة التقاضي.

لم يقبل المدعي المستأنف عليه (المميز) بالحكم الاستئنافي المشار إلى منطوقه أعلاه فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٤ ضمن المهلة القانونية.

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٧ تبلغ وكيل المدعي عليه المستأنف (المميز ضده) لائحة التمييز وتقديم بلائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٨ ضمن المهلة القانونية.

ورداً على أسباب الطعن جميعها التي تدور حول تخطئة محكمة الاستئناف برد الدعوى عن المميز ضده بناءً على صك الصلح العشائري كما ثبت أن التقارير الطبية وتفاقم حالة المميز ونسبة العجز كلها جاءت بعد الصلح العشائري كما أن هذه التقارير تُفيد باستقرار حالة المميز وإصابته بعاهة جزئية دائمة ومدة تعطيل ستة أشهر وأن نسبة العجز ١٠% من قواه العامة.

وفي ذلك نجد إنه وبعد وقوع الحادث بيوم واحد جرى صلح عشائري بين ذوي المصاب وذوي المتسبب بالحادث (المميز والمميز ضده) رغم تنظيم صك صلح عشائري جاء فيه: (وقد تكرم وجهاء أهل المصاب والمصاب شخصياً بإسقاط كافة حقوقهم العشائرية والقانونية والجزائية عن المتسبب المدعو علاء محمد أحمد رباعية مع احتفاظهم بحقهم بمطالبة شركة التأمين وما قد يتربى عليه من تعويضات مادية ومعنوية تكون شركة التأمين متكفلة به).

ويستفاد من العبارات الواردة في صك الصلح المشار إليه أعلاه أن المميز قد أسقط حقه الشخصي عن المميز ضده وأنه حصر مطالبه المادية والمعنوية فيما تلتزم به شركة التأمين فقط.

ولما كان الثابت أن المميز هو سائق المركبة ومالكها فإن مقتضى ذلك أن مطالبة المميز انحصرت بحدود ما يرتبه القانون ونظام التأمين الإلزامي على شركة التأمين من تعويضات مادية ومعنوية فقط ذلك أن صلح الصلح وفق ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة يعتبر سندًا عاديًا بالمعنى المقصود بالمادة ١١ من قانون البيانات ويُعد ملزمًا لمن وقعه ويرتب آثاره القانونية.

وحيث إن المميز بتوقيعه صك الصلح العشاري يكون قد أسقط حقه بمطالبة المميز ضده باعتباره المتسبب بوقوع الحادث والمالك للمركبة المتنسبة أيضًا فإن ما يبني على ذلك أن دعواه لا تقوم على أساس قانوني سليم مع وجود صك الصلح مما يتبعه رد أسباب الطعن.

وحيث إن محكمة الاستئناف توصلت إلى النتيجة التي توصلنا إليها فإنها بذلك تكون قد قضت بما يتحقق وصحيح القانون وأسباب الطعن لا ترد على حكمها المطعون فيه.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التميزي وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٠ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/٧

برئاسة القاضي نائب لرئيس

عضو و

نائب الرئيس

عضو و

نائب الرئيس

عضو و

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقيق / د.س